دور الاتفاقيات التجارية الجزائرية في تشجيع الصادرات خارج المحروقات

The role of Algerian trade agreements in encouraging exports outside of hydrocarbons

ط.د حميتي محمد الأمين

جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر،مخبر بحث اقتصاد المنظمات والبيئة الطبيعية،hamiti.mohamedlamine@univ-ouargla.dz

تاريخ الاستلام: 2024/01/10 تاريخ القبول: 2024/03/14 تاريخ النشر: 2024/03/16

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الاتفاقيات التجارية الجزائرية في تشجيع الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2000 الى 2022، حيث تم تحديدأهم النصوص التي جاءت بها هذه الاتفاقيات، و المزايا و المساوئ التي تنجر عنها ، وبعدها القيام بتحليل عناصر الميزان التجاري في الفترة التي تلي إبرام الاتفاقيات ودخولها حيز التطبيق.

وقد تم التوصل إلى أن الجزائر لم تصل إلى الأهداف المرجوة، ولم يتم الاستغلال الجيد لمزاياها في الفترة من 2000 إلى 2019 ، أما بعد 2019 ، فقد تم انتهاج دبلوماسية اقتصادية رشيدة، مما أدى إلى تحقيق جزء كبير من الأهداف المرجوة حيث وصل الناتج المحلي الإجمالي إلى 187.2 مليار دولار عام 2022، و قيمة الصادرات خارج المحروقات إلى ما يفوق 7 مليارات دولار .

كلمات مفتاحية: الاتفاقيات التجارية، التنويع الاقتصادي، الجزائر، الصادرات خارج المحروقات، الاستيراد.

تصنيف JEL: C19,F10,F13,F19.

Abstract:

This study aims to highlight the role of Algerian trade agreements in encouraging exports outside of hydrocarbons during the period 2000 to 2022. We identified the most important texts that these agreements included, and the advantages and disadvantages that result from them, and then we analyzed the elements of the trade balance in the period following the conclusion of the agreements. and its entry into application.

We have concluded that Algeria did not reach the desired goals, and its advantages were not well exploited in the period from 2000 to 2019. However, after 2019, rational economic diplomacy was pursued, which led to achieving a large part of the desired goals, as the gross domestic product reached 187.2. One billion dollars in 2022, and the value of exports outside of fuel will exceed 7 billion dollars..

Keywords: Trade agreements, Economic diversification, Algeria, Non-hydrocarbon exports, Imports.

Jel Classification Codes: C19,F10,F13,F19.

المؤلف المرسل: ط.د حميتي محمد الأمين

.مقدمة:

تعد التجارة الخارجية أحد الركائز الأساسية في الاقتصاد الوطني لجميع بلدان العالم سواء البلدان المتقدمة أو البلدان النامية، فهي تساهم مع غيرها من القطاعات الاقتصادية في تنمية الدخل القومي ، وبالتالي تساهم في تحسين مستويات المعيشة لهذه البلدان ،ومن اجل ذلك فإن الدول تلجأ إلى إتباع سياسة تجارية خارجية تتلائم مع خصوصيتها من اجل النهوض باقتصادها، ورفع دخلها القومي وبالتالي رفع مستوى معيشة أفرادها.

وتنقسم سياسة التجارة الخارجية إلى مبدأين، الأول يتعلق بمبدأ الحرية، و الأخر يطلب الحماية، غير أن إتباع سياسة حرية كاملة، أو حماية كاملة أمر نادر الحدوث، بل أن الدولة تتبع في سياستها التجارية مزيجا من الحرية و الحماية، وهذا ما وصفه بول كروغمان(Paul Krugman) بالسياسة التجارية الاستراتيجية، ويشير هذا المصطلح إلى أن الدولة عليها أن توازن بين أهدافها من التبادل التجاري وبين الأدوات التي تريد تحقيق هذه الأهداف على أن تحاول التنبؤ بالنتائج الممكنة عند تطبيق سياسة تجارية معينة.

فالجزائر كغيرها من البلدان النامية التي تتطلع الى تنمية تجارتها الخارجية و التخلص من التبعية من قطاع المحروقات تسعى بشتى الطرق و الأساليب من أجل تطوير تجارتها الخارجية، وهذا راجع لما تسببه الأزمات الاقتصادية في تدهور الدخل القومي لأفرادها والانحطاط في مستوى معيشتهم، فقد لجأت إلى إبرام اتفاقيات تجارية دولية من اجل تحقيق التنويع الاقتصادي، والابتعاد من الاتكالية على قطاع المحروقات، وكذلك النهوض باقتصادها للوصول إلى تحسين المستوى المعيشي لأفرادها وركب غمار العولمة الاقتصادية.

ومما سبق نطرح الإشكالية التالية: ما هو دورالاتفاقيات التجارية الجزائريةفي تشجيع الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2022/2000؟

للتمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة تم صياغة الفرضيات الآتية :

– تساهم الاتفاقيات التجارية الجزائرية بشكل كبير في تشجيع الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2022/2000 مما أدى رفع مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي وبدوره رفع المستوى المعيشي للأفراد.

– هناك علاقة عكسية بين الاتفاقيات التجارية الجزائرية وتشجيع الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2022/2000.

أهمية و أهداف الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على موضوع في غاية الأهمية، ألا وهو دور الاتفاقيات التجارية الجزائرية في تشجيع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة 2022/2000، والهدف منها هو إبراز مدى مساهمة الاتفاقيات التجارية التي أبرمتها الجزائر مع دول الاتحاد الأوروبي و منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى و منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في تحقيق التنويع الاقتصادي خلال الفترة 2022/2000.

حدود الدراسة: تتكون حدود الدراسة من:

الاطار المكاني: تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الجزائري؛

الاطار الزماني: لقد تم تحديد فترة الدراسة 2000 – 2022؛

منهجية وتقسيم الدرسة: إعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بغرض التطرق لبعض المفاهيم الخاصة بمفهوم التنويع الاقتصادي و اتفاقيات التجارة الخارجية مع الوقوف على الاتفاقيات التجارية الجزائرية واستعملنا مؤشر هيرفندال– هيرشمان من اجل الوصول الى واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر ولهذا قسمنا الدراسة الى ثلاثة محاور:

المحور الأول: الاطار النظري للاتفاقيات التجارية و التنوع الاقتصادي

المحور الثاني: الاتفاقيات التجارية الجزائرية.

المحور الثالث: دراسة تحليلية لاثر الاتفاقيات التجارية الجزائرية على تشجيع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات.

المحور الأول: الاطار النظري للاتفاقيات التجارية و التنوع الاقتصادي

أولا:الاتفاقيات التجارية

تعريف الاتفاقيات التجارية: "هي سياسة تصمم لتخفيض معوقات تدفق التجارة بين بعض الدول، بغض النظر عن كون هذه الدول متجاورة أو حتى قريبة أو بعيدة عن بعضها البعض"(لحسن، 2009، صفحة 109)، ولها عدة أشكال منها:

أ. منطقة التجارة التفضيلية:والتي نعني بها اتفاقيات تجارية تتم بين مجموعة من الدول تهدف إلى تخفيض العوائق التجارية سواء كانت جمركية أو غير جمركية على الواردات التي تتم بينهما دون إلغائها كلية ، مع الحفاظ أو الزيادة في العوائق على السلع المستوردة من الدول غير الأعضاء في منطقة التفضيل(حاتم، 1991، صفحة 286).

ب. منطقة التجارة الحرة :هي ثاني درجة من درجات التكامل الاقتصادي وتعرف كما يلي: " منطقة التجارة الحرة هي تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول يتم بموجبه تحرير التجارة فيها بين هذه الدول من كافة الحواجز الجمركية والقيود الأخرى على التجارة مع احتفاظ كل دولة بتعريفتها الجمركية إزاء الدول خارج المنطقة وذلك بهدف تحقيق منافع اقتصادية تتمثل في تعظيم الإنتاج وحجم التجارة بين دول المنطقة "(عمر، 1998، صفحة 29).

ج. الاتحادالجمركي: في هذه المرحلة يتم إلغاء مختلف الحواجز الجمركية المفروضة على التجارة البينية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية وفي هذه النقطة يلتقي الاتحاد الجمركي بمنطقة التجارة الحرة إضافة إلى ذلك يتم توحيد الرسوم أو التعريفة الجمركية لكل الأعضاء إزاء العالم الخارجي فتصبح الأقاليم الجمركية للدول الأعضاء المشتَّركة إقليما جمركيا واحدا ، كما أن الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي ليس لها حرية في عقد اتفاقيات تجارية مع الدول الخارجية عن الإتحاد أو حتى تجديد الاتفاقيات المعقودة مع هذه الدول(وول و ألن ، التكامل الاقليمي و التنمية ، 2002، صفحة 49) .

أهمية الاتفاقيات التجارية: تتمثل أهمية الاتفاقيات التجارية في:(رزقي و مونية، 2019، صفحة 375)

-أصبحت الاتفاقيات التجارية لب أي أجندة اقتصادية، فمعظم دول العالم يزاول عقد اتفاقيات مع دول أخرى من أجل تطوير تجارتها والاستفادة من المزايا المتَّرتبة على هذه الاتفاقيات.

-السعي إلى الاستفادة من عوائد الكفاءة الاقتصادية الناجمة عن إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة التجارية القائمة بالنسبة للدول المتقدمة، أّما بالنسبة للدول النامية فهي تسعى من خلال هذه الاتفاقيات إلى تسهيل تدفق التجارة وتنمية صناعات جديدة، من خلال التنسيق للاستفادة من اقتصاديات الحجم.

-امتيازات جديدة بالنسبة للدول المتعاقدة وضمان أسواق لتصريف المنتجات

ثانيا:ماهية التنويع الاقتصادي:

مفهوم التنويع الاقتصادي: يعرف التنويع الاقتصادي على انه تقليل الاعتماد على المورد الوحيد و التحول إلى تنويع القاعدة الصناعية و الزراعية و الخدمية و خلق قاعدة إنتاجية ، مما يعني بناء اقتصاد سليم يحقق الاكتفاء الذاتي في اكثر من قطاع (مكي و مرزوق ، 2014، صفحة 65).

أهمية التنويع الاقتصادي:(ياسين و أحمد، 2017، صفحة 378)

-التقليل من المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجية نتيجة الاعتماد على مورد واحد.

-زيادة القيمة المضافة في قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة ومن ثم تسريع عملية النمو الاقتصادي.

-تعزيز التكامل الاقتصادي بين مختلف القطاعات الاقتصادية من خلال تقوية الروابط بينها.

-إستعاب رأس المال البشري وزيادة إنتاجيته.

مؤشر قياس التنويع الاقتصادي :

إن اكثر الصيغ شيوعا في قياس التنوع الاقتصادي هو معامل هيرفندال- هيرشمان- والذي يعتمد على قياس التركيب الهيكلي تارة أو التركيب البنيوي تارة أخرى وحسب المتغيرات المعتمدة في الدراسة، ويطبق هذا المعامل بشكل واسع لقياس التنوع، إذ صمم أصلا لقياس مقدار تركز في الصناعة أو في قطاع معين ، واستخدم بصورة كبيرة من قبل المحاكم الأمريكية خلال الثمانينيان من القرن الماضي لقياس مدى الاحتكار في صناعة معينة او قطاع معين، كما استخدم من قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية UNCTAD لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير (الخفاجي، 2018، صفحة 38)، ويعرف معامل هيرفندال- هيرشمان- بالصيغة التالية :

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N} \left(\frac{x_i}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث (N)عدد النشاطات، (xi) قيمة المتغير في النشاط ((i، X)) القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات، تتراوح قيمة معامل هيرفندال-هيرشمان بين الصفر والواحد أي ($0 \leq H \leq 1$)

$H=0$ فهذا يعني أن هناك تنوع كامل في الاقتصاد أي تساوي حصص النشاطات بعد نسبها مثلا إلى الناتج المحلي الكلي لجميع النشاطات.

$H=1$ فإن مقدار التنوع يكون معدوما، والناتج متركزا في نشاط واحد فقط من النشاطات الاقتصادية، في حين لا تساهم بقية النشاطات بأية حصة في الناتج المحلي الإجمالي.

وتعد القيم المرتفعة لمعامل هيرفندال$0.5 \leq H \leq 01$ دليلا على ضعف الاقتصاد في توزيع النشاطات بشكل متكافئ ومتوازن على عدد كبير من القطاعات أو المنتجات، وبالتالي تنحصر في عدد قليل منها(ممدوح، 2015، صفحة 464).

المحور الثاني: الاتفاقيات التجارية الجزائرية الدولية

أولا:اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

تعتبر هذه الاتفاقية من أبرز التحولات التي عرفتها الجزائر، إذ تعزز التحول اقتصاد السوق وتؤكد الانفتاح الاقتصادي الوطني نحو الخارج،كما أنها تقطع شوطا معتبرا نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، تندرج هذه الاتفاقية في إطار مشوار برشلونة الذي دعت إليه المجموعة الأوروبية بغرض تطوير علاقات التعاون مع بلدان الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، وبغرض إنشاء "منطقة ازدهار مشتركة" على المدى الطويل، إذ تم الإمضاء عليها في فالنسيا (إسبانيا) بتاريخ أفريل2002، دخلت اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر سنة 2005 ، واحتوت على فترة انتقالية 12 سنة للوصول إلى مستوى صفر جمركيا لتكون سنة 2017 نهاية الفترة الانتقالية لإزالة الرسوم الجمركية، إلاأنه في15جوان 2010 أثناء انعقاد الدورة الخامسة للشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، تقدمت الجزائر بطلب رسمي لمراجعة مخطط التفكيك الجمركي، أين تمت الموافقة على تأجيل منطقة التبادل الحر من 2017إلى2020 .

حيث تم التمييز بين ثلاثة قوائم للمواد المستوردة، المواد الخام والمنتوجات الوسيطية،حيث تفكك عليها الرسوم على مدى 7سنوات ابتداء من 2008 أما المنتوجات النهائية أو المصنعة فتمتد تخفيضات الرسو. عليها إلى10سنوات(لحرش، جهيدة، و سليمة، تحليل مساهمة الاعفاءات الجمركية و اتفاقيات التبادل لحر في رسم توجهات التجارة الخارجية، 2019، صفحة 113)

أهمية وأهداف توقيع الجزائر على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

تتمثل أهمية هذه الاتفاقية بالنسبة للجزائر في التعاملات التجارية الخارجية التي تبلغ نسبة 60 % مع الاتحاد الأوروبي، فهو بذلك يمثل شريك للجزائر مما سمح له باحتلال مركز الصدارة في التفاوض، إضافة إلى اكتساب الجزائر الثروات النفطية والغازية وامتلاكها لمصانع الحديد و الصلب، زد على ذلك أف الجزائر تقع شمال دول الجنوب، فهي بوابة القارة الإفريقية، أي وسطا مفضلا للعبور.

أما عن اهم الأهداف التي تصبو إليها الجزائر من خلال هذه الاتفاقية فتتمثل فيما يلي:

– تشجيع الاستثمار وذلك بمنح امتيازات، وتسهيلات، وضمانات من شأنها أن تؤدي إلى جلب المستثمر الأجنبي والوطني على حد سواء.

– تكييف الاقتصاد الوطني مع متطلبات اقتصاد السوق، وذلك بإعادة النظر في الهياكل والقوانين ومقاربتها مع دول المجموعة.

ثانيا: المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر

لقد ساهمت التطورات الاقتصادية الدولية المتسارعة، في التفكر الجاد وزيادة حرص الدول العربية على إنشاء تكتل اقتصادي عربي، تستطيع من خلاله التعامل مع تلك التطورات بصورة إيجابية، والاستفادة مما تتيحه من فرص، سواء في مجال التجارة أو في مجال الاستثمار. وفي ضوء ذلك؛ برزت أهمية إنشاء منطقة تجارة حرة عربية، من أجل تشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية، والحفاظ على مصالحها أمام التكتلات الاقتصادية الدولية، خاصة وأن الاتفاقيات الثنائية التجارية أصبح لا مجال لها ، ولابد من تعميم ما تتيحه من مميزات تجارية على بقية الدول أعضاء منظمة التجارة العالمية.

تندرج عملية انضمام الجزائر إلى المنطقة العربية للتبادل الحر في إطار اتفاقية تسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية المتمثلة في22 دولة الموقع عليها من طرف الدول العربية سنة 1998، وهي تهدف إلى تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من خلال إعفاء السلع ذات المنشأ، والمصدر العربي من كل الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل، باستثناء قائمة السلع غير قابلة للاستيراد والتي تتميز بالوفرة في السوق المحلية أو تعرضها للغش.

قامت الجزائر بالمصادقة عليها في أوت2004 ودخلت هذه المنطقة حيز التنفيذ في جانفي2005 ،و قد تم الإعلان في قمة الرياض2007عن انضمام الجزائر رسميا لهذه المنطقة، وتم إرسال ملف الانضمام في2008 إلى الجامعة العربية وانطلقت الجزائر في تطبيق البرنامج التنفيذي لهذه المنطقة اعتبارا من الفاتح جانفي2009(لحرش، جهيدة ، و سليمة، تحليل مساهمة الاعفاءات الجمركية واتفاقيات التبادل الحر في رسم توجهات التجارة الخارجية، 2019، صفحة 111)

- **أهداف انضمام الجزائر إلى المنطقة العربية للتبادل الحر:**

من بين أهداف انضمام الجزائر إلى الفضاء الاقتصادي العربي مايلي:

– تنويع ممولي الجزائر من السلع.

– ولوج المنتوج الوطني السوق العربية.

– الرفع من فاتورة التصدير خارج قطاع المحروقات وتشجيع الاستثمارات المباشرة الخارجية والشراكة.

– تدعيم التنافسية بين المؤسسات الجزائرية.

– ومن بين مزايا انضمام الجزائر إلى المنطقة العربية للتبادل الحر فتح أسواق جديدة للمنتوج الجزائري وضمان استقرار الأسعار ووفرة المنتوج.

ثالثا:منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (ZLECAF):

منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية هي مشروع من أجندة – 2036 لإنشاء سوق قاري، تأسست في عام 2018 بموجب اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية، و تعد هذه المنطقة أكبر مناطق التجارة في العالم من حيث الدول المشاركة، إذ صادقت عليها 55 دولة أفريقية.

إنضمام الجزائر الى منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية

إيمانا بأهمية التكامل الاقتصادي الإفريقي، قررت الجزائر بتاريخ 21 مارس 2018، بكيغالي رواندا، التوقيع على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، إضافة إلى البروتوكولات الثلاث المتعلقة بتجارة السلع،و تجارة الخدمات و فض النزاعات.

في هذا الإطار، شرعت الجزائر بشكل رسمي في إجراءات التصديق على هذه الاتفاقية القارية وذلك بتاريخ 28 فيفري 2020. وأصدرت في نفس السياق بتاريخ 29 ديسمبر 2020 قانونا متعلقا بالتصديق على الاتفاقية المنشئة لهذه المنطقة الحرة.(https://www.mfa.gov.dz/ar/economic-diplomacy/trade-agreements-and-free-trade-areas/free-trade-areas)

المحور الثالث: دراسة تحليلية لأثر الاتفاقيات التجارية الجزائرية على تشجيع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات.

من اجل تحليل اثر الاتفاقيات التجارية الدولية علىتشجيع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نقومبإنشاء الجدول التالي :

جدول رقم 01 يوضح واقع الصادرات السلعية الجزائرية خلال الفترة 2000 – 2022الوحدة: مليار دولار

السنوات	الواردات السلعية الإجمالية	الصادرات السلعية الإجمالية	%	الصادرات النفطية	%	الصادرات غير النفطية	%	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي%
2000	8.54	21.71	100	21.06	97	0.65	3	54.72	1.18
2001	9.89	19.13	100	18.53	96.86	0.6	3.14	55.14	1.08
2002	11.75	18.69	100	18.11	96.89	0.58	3.11	57.04	1.01
2003	14.16	26.28	100	23.99	91.28	2.29	8.72	68.00	3.36
2004	17.37	32.22	100	31.55	97.92	0.66	2.08	85.00	0.77
2005	19.84	46.00	100	45.09	98.02	0.91	1.98	103.06	0.89
2006	20.68	54.61	100	53.43	97.84	1.18	2.16	117.22	1.01
2007	25.99	60.16	100	58.83	97.79	1.33	2.21	135.03	0.98
2008	37.45	79.30	100	77.36	97.55	1.94	2.45	171.75	1.13
2009	36.75	45.19	100	44.13	97.65	1.07	2.37	138.12	0.77
2010	37.80	57.05	100	55.53	97.34	1.53	2.68	161.15	0.95
2011	46.45	73.49	100	71.43	97.20	2.06	2.80	200.24	1.03
2012	44.69	71.87	100	69.80	97.12	2.06	2.87	209.00	0.99
2013	51.73	64.97	100	62.96	96.91	2.01	3.09	209.75	0.96
2014	55.68	62.89	100	60.30	95.88	2.58	4.10	214.03	1.17
2015	49.17	34.67	100	32.70	94.32	1.97	5.68	165.15	1.19
2016	49.28	29.67	100	27.887	93.99	1.781	6.00	160.14	1.11
2017	48.81	34.569	100	33.202	96.05	1.367	3.95	167.39	0.82
2018	49.01	41.70	100	39.11	93.79	2.950	6.21	173.75	1.45
2019	43.24	35.11	100	33.24	94.67	2.07	5.33	169.85	1.204
2020	35.42	21.92	100	20.01	91,29	1.91	8,71	145.04	1.31
2021	37.40	38.55	100	34.05	88,33	4.5	11,67	153.35	2.93
*2022	38.7	56.5	100	49.5	76.18	7	12.39	187.2	3.73

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على (بنك الجزائر ا. (2004). التقرير السنوي للبنك الجزائري للتطور الاقتصادي و النقدي من عام 2004 إلى غاية 2022،صندوق النقد العربي ا. ا. (2004). التقرير العربي الموحد من عام 2004 إلى غاية 2022.)

من الجدول رقم 01 نستخلص ما يلي:

خلال الفترة من 2000 إلى 2004

-عرفت الصادرات الجزائرية السلعية الإجمالية نموا معتبرا بين سنتي 2000 إلى 2004 نتيجة ارتفاع أسعار النفط.

-عرفت الواردات الجزائرية السلعية الإجمالية نموا معتبر بين سنتي 2000 إلى 2004 نتيجة انتهاج الجزائر سياسة انفتاح السوق الدولية وتقديم تسهيلات.

-بلغت متحصلات الجزائر من الصادرات النفطية وغير النفطية خلال الفترة 2000 – 2004 بأكثر من 118 مليار دولار.

-ضعف الصادرات الجزائرية غير النفطية خلال سنة 2000 إلى 2004، حيث لم تتجاوز مساهمتها في المتوسط 4.01% من إجمالي الصادرات السلعية الجزائرية، ولم تتجاوز مساهمتها في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي 1.48% خلال هذه الفترة .

-يلاحظ نمو الصادرات الجزائرية غير النفطية من حيث القيمة، فقد وصلت أقصاه في سنة 2003 لتصل إلى 8.72 مليار دولار لتنخفض سنة 2004 بسبب انتهاج سياسة انفتاح السوق.

خلال الفترة من 2005 إلى 2009

-عرفت الصادرات الجزائرية السلعية الإجمالية نموا معتبرا بين سنتي 2005 إلى 2008 نتيجة ارتفاع أسعار النفط و تراجعت سنة 2009 بسبب الأزمةالعالمية .

– عرفت الواردات الجزائرية السلعية الإجمالية نموا معتبر بين سنتي 2005 إلى 2008 ثم تراجعت سنة 2009 بسبب الأزمة العالمية.

– بلغت متحصلات الجزائر من الصادرات النفطية وغير النفطية خلال الفترة 2005 – 2009 بأكثر من 285 مليار دولار.

– ضعف الصادرات الجزائرية غير النفطية خلال فترة الدراسة، حيث لم تتجاوز مساهمتها في المتوسط 2.23% من إجمالي الصادرات السلعية الجزائرية، ولم تتجاوز مساهمتها في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي 0.95 % خلال هذه الفترة.

خلال الفترة من 2010 إلى 2014

-عرفت الصادرات الجزائرية السلعية الإجمالية نموا معتبرا بين سنتي 2010 إلى 2012 ثم تراجعت بين سنتي 2013 و 2014 وهذا نتيجة ترجع أسعار النفط .

– عرفت الواردات الجزائرية السلعية الإجمالية نموا معتبر بين سنتي 2010 إلى 2014 .

– بلغت متحصلات الجزائر من الصادرات النفطية وغير النفطية خلال الفترة 2010 – 2014 بأكثر من 330 مليار دولار.

– ضعف الصادرات الجزائرية غير النفطية خلال سنة 2010 إلى 2014، حيث لم تتجاوز مساهمتها في المتوسط 3.10% من إجمالي الصادرات السلعية الجزائرية، ولم تتجاوز مساهمتها في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي 1.01% خلال هذه الفترة.

خلال الفترة 2015 إلى 2019

-عرفت الصادرات الجزائرية السلعية الإجمالية نموا معتبرا بين سنتي 2015 إلى2018 ،حيث شهدت سنة 2016 تراجع في الصادرات وهذا راجع إلى انخفاض سعر النفط ثم تزايدت بنسبة بين سنتي 2017 و 2018 م عاودت التراجع بسبب جائحة كوفيد 19 التي أدتإلىأزمة عالمية .

- عرفت الواردات الجزائرية السلعية الإجمالية نموا معتبر بين سنتي 2015 إلى 2018 ثم تراجعت سنة 2019 بسبب جائحة كوفيد 19 .

- بلغت متحصلات الجزائر من الصادرات النفطية وغير النفطية خلال الفترة 2015 - 2019 بأكثر من 175 مليار دولار.

- ضعف الصادرات الجزائرية غير النفطية خلال سنة 2015 إلى 2019، حيث لم تتجاوز مساهمتها في المتوسط 5.43% من إجمالي الصادرات السلعية الجزائرية، ولم تتجاوز مساهمتها في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي 1.15% خلال هذه الفترة.

خلال الفترة من 2020 إلى 2022

-عرفت الصادرات الجزائرية السلعية الإجمالية نموا معتبرا بين سنتي 2020 إلى2022 ،وهذا نتيجة ارتفاع أسعار النفط ، وزيادة الصادرات غير النفطية .

- عرفت الواردات الجزائرية السلعية الإجمالية تراجع معتبرا بين سنتي 2020 إلى 2022 بسبب ترشيد في منح تراخيص الاستيراد وضبط قائمة للمستورين المعتمدين .

- بلغت متحصلات الجزائر من الصادرات النفطية وغير النفطية خلال الفترة 2020 - 2022 بأكثر من 116 مليار دولار.

- ضعف الصادرات الجزائرية غير النفطية خلال سنة 2000 إلى 2022، حيث لم تتجاوز مساهمتها في المتوسط 4.49% من إجمالي الصادرات السلعية الجزائرية، ولم تتجاوز مساهمتها في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي 2.65% خلال هذه الفترة.

الجدول02 :قيم مؤشر هيرفندالهيرشمان لتنويع الصادرات الجزائرية خلال الفترة – 2000 – 2022

السنة	معامل هيرفندال– هيرشمان	السنة	معامل هيرفندال– هيرشمان	السنة	معامل هيرفندال– هيرشمان	السنة	معامل هيرفندال– هيرشمان	السنة	معامل هيرفندال– هيرشمان
2000	0.9716	**2005**	0.9803	**2010**	0.9737	**2015**	0.9449	**2020**	0.9170
2001	0.9691	**2006**	0.9786	**2011**	0.9724	**2016**	0.9418	**2021**	0.8909
2002	0.9693	**2007**	0.9781	**2012**	0.9716	**2017**	0.9613	**2022**	0.8848
2003	0.9169	**2008**	0.9758	**2013**	0.9695	**2018**	0.9399		
2004	0.9794	**2009**	0.9767	**2014**	0.9596	**2019**	0.9481		

المصدر : اعداد الباحثين من خلال نتائج الجدول 1

من الجدول يتضح لنا:

خلال الفترة من 2000 إلى 2004

يتضح جليا من خلال الجدول 2 أعلاه أن هناك تذبذب ما بين ارتفاع وانخفاض في مؤشر هيرفندالهيرشمان خلال الفترة 2000 – 2004 ، لتبلغ قيمته 0.9716 مليار دج سنة 2000 وهذا يدل على انخفاض درجة التنويع (ارتفاع في قيمة مؤشر هيرفندالهيرشمان) ، مقابل 0.9169 مليار دج سنة 2003 مما يدل على ارتفاع درجة التنويع في هذه الفترة، ثم تزايد المؤشر في سنة 2004 ليقدر ب 0.9794 مليار دج، وهذا يدل على انخفاض درجة التنويع الاقتصادي في هذه الفترة، وهي الفترة التي شهدت فيها الجزائر بداية

مشاريع تنمية تمثلت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والتي كانت تهدف إلى تشجيع الإنتاجية التي بادر بها قطاع الفلاحة، كما قامت الجزائر أيضا في هذه الفترة بتسديد الديون، وهذا من اجل الاستعداد إلى الدخول في المنضمة العالمية للتجارة و اتفاقية الاتحاد الأوربي.

خلال الفترة من2005 إلى 2009

يلاحظ تذبذب ما بين ارتفاع وانخفاض في مؤشر هيرفندالهيرشمان خلال الفترة 2005 - 2009 ، لتبلغ قيمته 0.9803 مليار دج سنة 2005 وهذا يدل على انخفاض درجة التنويع (ارتفاع في قيمة مؤشر هيرفندالهيرشمان) ، مقابل 0.9758 مليار دج سنة 2008 مما يدل على ارتفاع درجة التنويع في هذه الفترة، ثم تزايد المؤشر في سنة 2009 ليقدر ب 0.9767 مليار دج، وهذا يدل على انخفاض درجة التنويع الاقتصادي في هذه الفترة، وهي الفترة التي شهدت فيها الجزائر البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 ،السبب راجع بالدرجة الأولى إلى انهيار أسعار البترول وتوجه الدولة إلى تطوير الموارد البشرية وتنمية البنية التحتية، من اجل الاستعداد إلى الدخول في اتفاقية المنطقة العربية للتبادل الحر.

خلال الفترة من2010 إلى 2014

هناك انخفاض في مؤشر هيرفندالهيرشمان خلال الفترة 2010 - 2014 ، لتبلغ قيمته 0.9737 سنة 2010 وهذا يدل على انخفاض درجة التنويع (ارتفاع في قيمة مؤشر هيرفندالهيرشمان) ، مقابل 0.9596 سنة 2014 مما يدل على ارتفاع درجة التنويع في هذه الفترة،والسبب الرئيسي إلى ارتفاع التنوع هو ارتفاع أسعار البترول، وفي هذه الفترة انطلقت الجزائر في تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة العربية الحرة ،وهي الفترة التي شهدت فيها الجزائر تطبيق للبرنامج الخماسي للتنمية.

خلال الفترة من2015 إلى 2019

يتضح جليا أن هناك تذبذب ما بين ارتفاع وانخفاض في مؤشر هيرفندالهيرشمان خلال الفترة 2015 - 2019 ، لتبلغ قيمته 0.9449 سنة 2015 وهذا يدل على انخفاض درجة التنويع (ارتفاع في قيمة مؤشر هيرفندالهيرشمان) ، مقابل 0.9418 سنة 2016 مما يدل على ارتفاع درجة التنويع في هذه الفترة، ثم تزايد المؤشر في سنة 2017 ليقدر ب 0.9613 ، وهذا يدل على انخفاض درجة التنويع الاقتصادي في هذه الفترة ، ثم تناقص المؤشر في سنة 2018 ليقدر ب 0.9399، وهذا يدل على ارتفاع درجة التنوع الاقتصادي في هذه الفترة، ثم تزايد المؤشر في سنة 2019 ليقدر ب 0.9481، و هذا يدل على انخفاض درجة التنوع الاقتصادي في هذه الفترة، وهي الفترة التي شهد فيها العالم جائحة كوفيد 19، وشهدت الجزائر في هذه المرحلة 2015- 2019 تطبيق برنامج توطيد النمو الاقتصادي، وبداية برنامج النموذج الجديد للنمو 2016-2030، وشهدت سنة 2018 توقيع الجزائر على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ، بكيغالي رواندا،إضافة إلى البروتوكولات الثلاث المتعلقة بتجارة السلع،وتجارة الخدمات و فض النزاعات.

خلال الفترة من2020 إلى 2022

هناك انخفاض في مؤشر هيرفندالهيرشمان خلال الفترة 2020 - 2022 ، لتبلغ قيمته 0.9170 سنة 2020 وهذا يدل على انخفاض درجة التنويع (ارتفاع في قيمة مؤشر هيرفندالهيرشمان) ، مقابل 0.8848 سنة 2022 مما يدل على ارتفاع درجة التنويع في هذه الفترة، وشهدت الجزائر في هذه المرحلة 2020- 2022 تطبيق برنامج النموذج الجديد للنمو 2016-2030، وشهدت هذه المرحلة شروع الجزائر بشكل رسمي في إجراءات التصديق على هذه الاتفاقية القارية وذلك بتاريخ 28 فيفري 2020. وأصدرت في نفس السياق بتاريخ 29 ديسمبر 2020 قانونا متعلقا بالتصديق على الاتفاقية المنشئة لهذه المنطقة الحرة.

الجدول03 :التركيب السلعي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة 2000 – 2022

السنة	المواد الغذائية	الحصة النسبية %	المواد الاولية	الحصة النسبية %	المواد نصف مصنعة	الحصة النسبية%	التجهيزات الفلاحية	الحصة النسبية %	التجهيزات الصناعية	الحصة النسبية %	السلع الاستهلاكية غير غذائية	الحصة النسبية %
2000	32	5.22	44	7.18	465	75.98	11	1.79	47	7.67	13	2.12
2001	28	4.32	37	5.70	504	77.77	22	3.39	45	6.94	12	1.85
2002	35	4.76	51	6.94	551	75.06	20	2.72	50	6.81	27	3.67
2003	48	7.13	50	7.42	509	75.63	01	0.14	30	4.45	35	5.20
2004	66	9.89	97	14.54	430	64.46	00	00	50	7.49	15	2.24
2005	67	8.98	136	18.23	481	64.47	00	00	37	4.95	19	2.54
2006	73	6.44	195	17.22	765	67.57	01	0.08	44	3.88	44	3.88
2007	88	8.97	170	17.34	640	65.30	01	0.10	46	4.69	35	3.57
2008	119	8.58	334	24.09	834	60.17	01	0.07	67	4.84	32	2.30
2009	113	14.75	169	22.06	393	51.30	00	00	42	5.48	49	6.39
2010	315	32.57	94	9.72	498	51.49	01	0.10	30	3.10	30	3.10
2011	355	28.93	161	13.21	660	53.78	00	00	35	2.85	16	1.30
2012	315	27.32	168	14.57	618	53.59	00	00	32	2.77	19	1 .64
2013	404	38.47	109	10.38	492	46.85	00	00	29	2.76	16	1.52
2014	323	19.76	110	6.73	1173	71.78	01	0.06	16	0.97	11	0.67
2015	238	16.02	107	7.20	1111	74.81	00	00	18	1.21	11	0.74
2016	326	23.43	84	6.03	909	65.34	00	00	53	3.81	18	1.29
2017	350	25.60	73	5.34	845	61.81	00	00	78	5.70	20	1.46
2018	373	16.81	93	4.13	1626	72.29	00	00	90	4.01	33	1.46
2019	408	19.62	96	4.61	1445	69.50	00	00	83	3.99	36	1.73
2020	437	22.80	71	3.70	1287	67.17	00	00	77	4.01	37	1.93
2021	576	12.57	182	3.97	3486	76.13	01	0.02	188	4.10	63	1.37
2022	269	4.49	263	4.39	5086	85.07	02	0.03	84	1.40	111	1.85

المصدر :من انجاز الباحثين من خلال نتائج التقرير السنوي لبنك الجزائر(التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر) ،من 2004الى 2022 .

من خلال الجدول 3 يتضح لنا :

خلال الفترة من 2000 إلى 2004

مساهمة القطاعات في الصادرات خارج المحروقات متفاوتة من قطاع إلىأخر حيث نجد أن قطاع إنتاج المواد نصف مصنعة هو الأول بنسبة وصلت إلى64.46%منإجمالي الصادرات خارج المحروقات وبعده قطاع إنتاج المواد الأولية بنسبة وصلت إلى 14.54% ثم قطاع إنتاج المواد الغذائية بنسبة وصلت إلى9.89% ، قطاع التجهيزات الصناعية بنسبة وصلت إلى7.49% ،قطاع التجهيزات الفلاحية بنسبة وصلت إلى 3.39 % ثم تراجعت إلى الصفر ، وأخيرا قطاع السلع الاستهلاكية غير غذائية بنسبة وصلت إلى2.24% ، وهذا راجع إلى السياسة المنتهجة من طرف الدولة من اجل الاستعدادإلى الانفتاح على اقتصاد السوق.

خلال الفترة من2005 إلى 2008

نجد قطاع إنتاج المواد نصف مصنعة هو الأول بنسبة وصلت إلى 51.30% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات ولكن نلاحظ تراجع مساهمته بالنسبة للفترة السابقة بنسبة16%،وبعده قطاع إنتاج المواد الأولية بنسبة وصلت إلى 22.06% هناك زيادة مقارنة بالفترة السابقة ،ثم قطاع إنتاج المواد الغذائية بنسبة وصلت إلى 14.75% نلاحظ زيادة النسبة مقارنة بالفترة السابقة، قطاع التجهيزات الصناعية بنسبة وصلت الى5.48% حيث نلاحظ تراجع لنسبة مقارنة بالفترة السابقة ، وأخيرا قطاع السلع الاستهلاكية غير غذائية بنسبة وصلت إلى 6.39 % نلاحظ زيادة النسبة مقارنة بالفترة السابقة ، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى انهيار أسعار البترول وتوجه الدولة إلى تطوير الموارد البشرية وتنمية البنية التحتية، من اجل الاستعداد إلى الدخول في اتفاقية المنطقة العربية للتبادل الحر.

خلال الفترة من2010 إلى 2014

نجد قطاع إنتاج المواد نصف مصنعة هو الأول بنسبة وصلت إلى 71.78% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات نلاحظ تزايد مساهمته بالنسبة للفترة السابقة ،وبعده قطاع إنتاج المواد الغذائية بنسبة وصلت إلى 38.47% ثم تناقصت الى 19.76%نلاحظ زيادة النسبة مقارنة بالفترة السابقة ، ثم قطاع إنتاج المواد الأولية بنسبة وصلت إلى6.73 % بحيث نلاحظ تناقص النسبة مقارنة بالفترة السابقة،ثم قطاع ، قطاع التجهيزات الصناعية بنسبة وصلت إلى0.97% حيث نلاحظ تراجع لنسبة مقارنة بالفترة السابقة ، و قطاع السلع الاستهلاكية غير غذائية بنسبة وصلت إلى 0.67 % نلاحظ تناقص النسبة مقارنة بالفترة السابقة ،وأخيرا قطاع التجهيزات الفلاحية بنبة وصلت إلى0.06%، وهذا راجع لتطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة العربية الحرة ،وهي الفترة التي شهدت فيها الجزائر تطبيق للبرنامج الخماسي للتنمية.

خلال الفترة من2015 إلى 2019

نجد قطاع إنتاج المواد نصف مصنعة هو الأول بنسبة وصلت إلى 74.81% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات ونلاحظ زيادة مساهمته بالنسبة للفترة السابقة،وبعده قطاع المواد الغذائية بنسبة وصلت إلى19.62%، ثم قطاع إنتاج المواد الأولية بنسبة وصلت إلى7.20% هناك زيادة مقارنة بالفترة السابقة،ثم قطاع التجهيزات الصناعية بنسبة وصلت إلى3.99% حيث نلاحظ تراجع لنسبة مقارنة بالفترة السابقة، وأخيرا قطاع السلع الاستهلاكية غير غذائية بنسبة وصلت إلى 1.73 % نلاحظ تراجع النسبة مقارنة بالفترة السابقة ، وهذا راجع إلتطبيق برنامج توطيد النمو الاقتصادي، وبداية برنامج النموذج الجديد للنمو 2016-2030، و كذلك توقيع الجزائر على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية سنة 2018.

خلال الفترة من2020 إلى 2022

نجد أن قطاع إنتاج المواد نصف مصنعة هو الأول بنسبة وصلت إلى 85.07% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات بحيث نلاحظ زيادة معتبرةلمساهمته بالنسبة للفترة السابقة ،وبعده قطاعإنتاج المواد الغذائية بنسبة وصلت إلى 4.49% ، ثم قطاع إنتاج المواد الأولية بنسبة وصلت إلى 4.39% هناك تراجعمقارنة بالفترة السابقة، ثم قطاع السلع الاستهلاكية غير غذائية بنسبة وصلت إلى 1.85 % نلاحظ زيادة النسبة مقارنة بالفترة السابقة،وأخيرا قطاع التجهيزات الصناعية بنسبة وصلت إلى1.40% حيث نلاحظ تراجع لنسبة مقارنة بالفترة السابقة ، وهذا راجع إلتطبيق برنامج النموذج الجديد للنمو 2016-2030، وشروع الجزائر بشكل رسمي في إجراءات التصديق على الاتفاقية القارية للمنطقة الحرةوذلك بتاريخ 28 فيفري 2020.

مما سبق ذكره نستنتج ان الاتفاقيات التجارية التي قامت بها الجزائر لها دور في تشجيع الصادرات خارج المحروقات ولكن الاستغلال غير عقلاني و البيروقراطية والتسرع في التنفيذ التي سادت في الفترة 2000 إلى 2019 كان لها الأثر السلبي ، وبعد سنة 2019 سادت

الساحة الاقتصادية إستراتيجية محنكة وأساليب اقتصادية جذابة ومدروسة ، و انتهاج دبلوماسية اقتصادية رشيدة، فكان لها الأثرالإيجابي في تشجيع الصادرات خارج المحروقات نوع ما، وزادت نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا بدوره يزيد في الدخل الفردي وتزيد قدرته الشرائية.

ونستنتج أيضا أن حصة الأسد في الصادرات خارج المحروقات يحظى بها قطاع إنتاج المواد المصنعة وبعده يأتي القطاعات الأخرى حسب السياسة المنتهجة من طرف الدولة في تلك الفترة .

الخاتمة

الاتفاقيات التجارية لها دور فعال في تشجيع الصادرات خارج المحروقات لأي بلد ولكن هذا راجع إلى مدى الاستغلال العقلاني للفرص المتاحة من هذه الاتفاقيات و ترقية المنتوج الوطني من اجل مجابهة المنتوجات المستوردة كلما كان الاستغلال افضل كانت النتائج أحسن.

بحيث أن الجزائر لم تصل إلىالأهداف المرجوة، ولم يتم الاستغلال الجيد لمزايا الاتفاقيات التجارية في الفترة من 2000 إلى2019 ، ويعوذ ذلك إلى البيروقراطية الاقتصادية ،وتدخل رجال السياسة في الاقتصاد، و العراقيل المطبقة على الاستثمارات الأجنبية ، اما بعد 2019 ، فقد تم انتهاج دبلوماسية اقتصادية رشيدة، حيث منحت تسهيلات إلى المستثمرين الأجانب، و فتح مشاريع ضخمة من اجل ربط الشمال بالجنوب، وتسهيل حركة التجارة بمنح تسهيلات جمركية للمؤسسات الوطنية و الأجنبية في مجال الاستثمار التصدير و الاستيراد ،مما أدىإلى تحقيق جزء كبير من الأهداف المرجوة حيث وصل الناتج المحلي الإجماليإلى187.2مليارىولار عام 2022، ووصلت قيمة الصادرات خارج المحروقات إلى 7 مليارات دولار، وتم تصنيف الجزائر في المرتبة الأولى عربيا من طرف منظمة الفاو من حيث الأمنالغذائي و التنوع الزراعي لعام 2022.

ومنه نستخلص مجموعة من التوصيات التي يمكن أن نقدمها من اجل زيادة مساهمة الاتفاقيات التجارية الجزائرية في تحقيق التنويع الاقتصادي الجزائري:

- ✓ يجب على الجزائر اختيار سياسة تجارية ترتكز على تنويع الصادرات والتخلي عن سياسة التقليص من الواردات
- ✓ 02 /الاستغلال الأمثل للاتفاقيات التجارية الدولية الحالية، و البحث عن اتفاقيات جديدة من اجل الولوج إلىأسواق تجارية جديدة واكثر نجاعة.
- ✓ الإسراع في إنجاز المشاريع الكبرى مثل الطريق الحريري من اجل استقطاب مستثمرين أجانب لتطوير السوق المحلية.
- ✓ تكوين وتنوير المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين في مجال التصدير وتقديم يد المساعدة وتعريفهم بالتسهيلات الممنوحة للمنتوجات الجزائرية.
- ✓ فتح المعابر الحدودية مع دول الجوار وفق معايير تجارية و أمنية متفق عليها.

المراجع

أحمد جاسم محمد الخفاجي. (31 مارس, 2018). التنويع كمنهج لتحيق تنمية مستدامة في الاقتصاد العراقي. مجلة الادارة و الاقتصاد المجلد 41 العدد 114.

االطاهر لحرش، نسيلي جهيدة، و نشنش سليمة. (2009). تحليل مساهمة الاعفاءات الجمركية و اتفاقيات التبادل لحر في رسم توجهات التجارة الخارجية. الملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحيات التنمية المستدامة جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي (صفحة 113). الجزائر: جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي.

حسين عمر. (1998). التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر بين النظرية و التطبيق. مصر: دار الفكر العربي للنشر.

حمزة عباس مكي، و عاطف لافي مرزوق . (30 جوان, 2014). التنوع الاقتصادي مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج و ممكنات تحقيقه في العراق. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الادارية المجلد 10 العدد31، صفحة 65.

سامي عفيفي حاتم. (1991). التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم. مصر: الدار المصرية اللبنانية .

علاوة محمد لحسن. (11 جوان, 2009). الاقليمية الجديدة : المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الاقليمي. مجلة الباحث، صفحة 109.

عوض الخطيب ممدوح. (30 سبتمبر, 2015). اثر التنويع على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. المجلة العربية للعلوم الادارية المجلد 22 العد 3.

فهد ايسر ياسين، و محمد جاسم أحمد. (10 جوان, 2017). أثر التنويع الاقتصادي في تحسين المناخ الاستثماري في العراق للمدة 2003-2014. مجلة جامعة التنمية البشرية المجلد 3 العدد 2.

ليندة رزقي، و مونية بن عربية. (2009). الاتفاقيات التجارية كأداة لتنشيط التجارة و التقليل من حدة الفقر، دراسة حالة: بريكس – افريقيا جنوب الصحراء. ملتقى دولي :الاتجاهات الحديثة للتجارة وتحديات التنمية المستدامة –جامعة حمى لخضر الوادي (صفحة 375). الجزائر: جامعة حمى لخضر الوادي.

موريس شيف وول، و وينتز ألن . (2002). التكامل الاقليمي و التنمية . القاهرة: مركزمعلومات قراء الشرق الاوسط ، مركز كوميت للتصميم الفني.

التقرير السنوي للبنك الجزائري للتطور الاقتصادي و النقدي من عام 2004 الى غاية 2022.

التقري العربي الموحد من عام 2004 الى غاية 2022.

- https://www.aps.dz/ar/economie/136597-2022